

صندوق توفير البريد
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية
وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

صندوق توفير البريد
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

صفحة

-	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١	قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
٢	قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
٣	قائمة التغيرات في حقوق الصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
٤	قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
٢٣-٥	إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة صندوق توفير البريد المحترمين
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لصندوق توفير البريد، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الصندوق وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للشركة وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لالتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليها عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للشركة وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للصندوق.

فقرة توكيدية

- بناءً على قرار مجلس الإدارة فقد تم تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الايوفي) وذلك ابتداءً من تاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١.
- نود الإشارة إلى الإيضاح رقم (١٣) في القوائم المالية للصندوق، والمتعلق بتخفيض نسبة تمويل المربحات لتصبح ٥% بدلاً من ٩,٥% اعتباراً من ١ تموز ٢٠٢٠.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواءاً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءاً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الصندوق.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة
 - الإستنتاج عن مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير المدقق إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الصندوق عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

يحتفظ الصندوق بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

طلال أبو غزالة وشركاه الدوليين

محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)
عمان في ٢٠٢٣

صندوق توفير البريد
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

2021	2022	إيضاحات	الموجودات
دينار أردني	دينار أردني		
333,068	178,712	3	نقد ونقد معادل
4,948,580	4,780,556	4	وديعة لدى البنك
17,963,537	19,775,397	5	ذمم البيوع المؤجلة
781,463	423,293	6	أرصدة مدينة أخرى
53,364	-	7	حق استخدام اصل
389,548	404,722	8	ممتلكات ومعدات
-	427,806	9	ممتلكات استثمارية
24,469,560	25,990,486		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الصندوق
			المطلوبات
20,839,841	21,034,789		ودائع توفير العملاء
435,689	467,667	10	أرصدة دائنة أخرى
1,229,613	1,309,481	11	أمانات التأمين التبادلي
59,550	-	7	التزامات عقود ايجار
22,564,693	22,811,937		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
74,833	1,348,515	12	الفائض المحتفظ به
1,830,034	1,830,034	13	إحتياطي عام مخاطر المودعين
1,904,867	3,178,549		مجموع حقوق الملكية
24,469,560	25,990,486		مجموع المطلوبات وحقوق الصندوق

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق توفير البريد
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

2021	2022	ايضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		الإيرادات
1,541,883	1,695,411	13	إيرادات البيوع المؤجلة
37,869	38,088		إيرادات ذمم إجارة منتهية بالتمليك
175,390	174,974		إيرادات مرابحة الوديعة لدى البنك
361,443	129,353	14	الإيرادات الأخرى
2,116,585	2,037,826		مجموع الإيرادات
			المصاريف
547,663	13,924	15	عائد أصحاب الودائع
802,689	749,770	16	المصاريف الإدارية
686,530	-	6،5	مصروف خسائر إئتمانية متوقعة
4,870	450		تكلفة تمويل - عقود ايجار
2,041,752	764,144		مجموع المصاريف
74,833	1,273,682		الفائض

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق توفير البريد
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق الصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الفاصل المحتفظ به	إحتياطي عام مخاطر المودعين	الصافي	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
-	1,830,034	1,830,034	رصيد 1 كانون الثاني 2021
74,833	-	74,833	الفاصل
74,833	1,830,034	1,904,867	رصيد 31 كانون الأول 2021
1,273,682	-	1,273,682	الفاصل
1,348,515	1,830,034	3,178,549	رصيد 31 كانون الأول 2022

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق توفير البريد
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
74,833	1,273,682	الفائض
		تعديلات لـ :
8,244	3,739	إستهلاكات
53,218	53,364	استهلاك حق استخدام اصل
4,870	450	تكلفة تمويل - عقود ايجار
686,530	-	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(2,529,826)	(1,811,860)	نمذ البيع المؤجلة
(502,148)	358,170	أرصدة مدينة أخرى
795,578	194,948	ودائع توفير العملاء
111,832	31,978	أرصدة دائنة أخرى
70,703	79,868	أمانات التأمين التبادلي
(1,226,166)	184,339	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
1,217,906	168,024	وديعة لدى البنك
(9,482)	(18,913)	شراء ممتلكات ومعدات
1,208,424	149,111	صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-	-	الفائض المحول لوزارة المالية خلال السنة
(60,000)	(60,000)	المدفوع من التزام عقود ايجار
(60,000)	(60,000)	صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(77,742)	273,450	صافي التغير في النقد والنقد المعادل
410,810	333,068	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
333,068	606,518	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
		معلومات عن نشاط غير نقدي
-	427,806	إضافات ممتلكات استثمارية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق توفير البريد
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١. الوضع القانوني والنشاط

- تأسس الصندوق بموجب قانون خاص رقم (٣٤). لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، ويتمثل نشاط الصندوق في قبول ودائع التوفير وإعادة استثمارها وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة. ولقد قرر مجلس الإدارة منذ بداية عام ٢٠٠١ استثمار مدخرات الصندوق وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومن ضمنها طريقة المرابحة للأمر بالشراء.
- وبموجب قانون الصندوق الخاص (٣٤) لسنة ١٩٦٦ تضمنت الحكومة كامل المبالغ المودعة في الصندوق وأرباحها المستحقة، وتعفى أموال الصندوق من كافة الرسوم والضرائب سواء كانت حكومية أو بلدية كما تعفى الأرباح الناتجة عن أموال المودعين من ضريبة الدخل.
- تم اعتماد القوائم المالية من مجلس الإدارة بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٢٢.

٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

الإطار العام لإعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، في حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببند القوائم المالية يتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة حولها، بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية استناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية باستثناء بعض البنود التي تم قياسها باستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٢ استخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراسات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والإفتراسات على نحو مستمر. يتم الاعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات اللاحقة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول استخدام التقديرات هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات وأية قضايا مقامة على المنشأة.

٣-٢- تحليل أثر المعايير الصادرة وغير النافذة بعد

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI) بإصدار معايير المحاسبة الإسلامية التالية والتي لم تكن نافذة بعد كما في تاريخ القوائم المالية:

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
معيار المحاسبة الإسلامية رقم (٣٢) "الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك"	ويهدف هذا المعيار إلى تحسين مبادئ الاعتراف والتصنيف والقياس والإفصاح عن معاملات الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك.	١ كانون ثاني ٢٠٢١ أو بعد
معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٣٥) "احتياطي المخاطر"	يبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية وإعداد التقارير المالية المتعلقة باحتياطات المخاطر التي يتم وضعها للتخفيف من المخاطر المختلفة التي يواجهها أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين.	١ كانون ثاني ٢٠٢١ أو بعد

٤-٢ ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

– الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

– الموجودات المالية

– الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:

- أ. نقد، أو
 - ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
 - ج. حق تعاقدى لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
 - د. عقد من الممكن أو ستنتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم قياس الموجودات المالية ميدئياً (غير المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي. أما في حالة الموجودات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيل تكاليف المعاملات في قائمة الدخل.
- تصنف الموجودات المالية إلى ثلاث فئات وهي على النحو التالي:
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 - يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان: -
 - تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والمرابحة على المبلغ الأصلي القائم.
 - يتم قياس الموجود المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تحقق الشرطان التاليان: -
 - تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والمرابحة على المبلغ الأصلي القائم.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

- يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى (باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- عند الإقرار المبدئي بالإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة وقررت المنشأة منذ الإقتران معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى وإن إختارت المنشأة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها.

القياس اللاحق للموجودات المالية

لاحقاً يتم قياس الموجودات المالية كما يلي:

الموجودات المالية	القياس اللاحق
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بمبلغ خسائر التدني. يتم الإقرار بإيرادات المربحة وأرباح وخسائر فروقات العملة وخسائر التدني في الربح أو الخسارة. وكذلك أي أرباح أو خسائر تنشأ عن عملية الإستبعاد فيتم الإقرار بها في الربح أو الخسارة.

إستبعاد الموجودات المالية

- يتم إستبعاد الموجود المالي (أو جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند:
- إنتهاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي؛ أو
 - قيام المنشأة بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي أو إلزامها بتسديد التدفقات النقدية المستلمة من الموجود المالي بالكامل إلى طرف ثالث.

المطلوبات المالية

- المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:
- أ. إلزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو
 - ب. عقد من الممكن أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم الإقرار مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.
- بعد الإقرار المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة المربحة الفعالة، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.
- يتم الإقرار بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإقرار بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سواء تم تقديم فواتير بها أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات المالية والإلتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها ووجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

النقد والنقد المعادل

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

ذمم البيوع المؤجلة

المرابحة:

هي بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع وهو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة.

المرابحة للأمر بالشراء:

هي بيع الصندوق إلى عميله (الأمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المرابحة) ويسمى بالمرابحة المصرفية.

يقوم الصندوق بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد في عقود المرابحة للأمر بالشراء وبما ينسجم مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسامية.

يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة (التي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنها على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسديد نقداً أم لا.

يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الإسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها.

يتم في نهاية الفترة المالية تسجيل موجودات التمويل بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحويل أيهما أقل.

يتم شطب ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات الممولة من أموال الشركة والمعد لها مخصص تدني في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة من قبل الشركة لتحويلها وذلك بالقيام بتخفيضها من المخصص الذاتي والأرباح المعلقة (إن وجدت) ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل، ويتم إضافة المبالغ المحصلة من التمويلات التي تم شطبها سابقاً إلى الإيرادات.

الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك:

الإجارة هي تملك منفعة بعوض وتقسّم إلى:

الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.
المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك: وهي المشاركة التي تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة وتأخذ عدة صور حسبما ورد في معيار الإجارة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والمصرفية.

تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية شاملة النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتُستهلك الموجودات المؤجرة وفقاً لسياسة الاستهلاك المُتبعة في البنك.

عندما يقل المبلغ المُمكن استرداده من أي من الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يُمكن استردادها وتُسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

تُوزع إيرادات الإجارة بما يتناسب مع الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.

يتم قيد مصروفات صيانة الموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها.

تدني قيمة الموجودات المالية

في كل تاريخ تقرير مالي، تقوم المنشأة بتقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تدنت إثنمانياً. يعتبر الأصل المالي قد تدني إثنمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية.

تعترف المنشأة بمخصص الخسارة الإثنمانية المتوقعه لـ:

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

الإستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

موجودات العقود.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

- تقيس المنشأة مخصص الخسارة بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- يتم قياس مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائماً بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- عند تحديد فيما إذا كان خطر الائتمان لأصل مالي قد زاد بشكل جوهري منذ الإقرار المبدئي وعند تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة، فإن المنشأة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعززة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة زائدة أو جهد مفرط بناءً على خبرة المنشأة التاريخية والمعلومات الإستشرافية.
- تعتبر المنشأة الأصل المالي متعثر عندما:
من غير المرجح أن يسدد العميل التزاماته الإئتمانية إلى المنشأة بالكامل، دون رجوع المنشأة إلى إتخاذ إجراءات مثل تحصيل أوراق مالية (إن وجدت)؛ أو
يتجاوز إستحقاق الأصل المالي أكثر من ٣٦٠ يوم.
- يتم طرح مخصص الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة من القيمة الإجمالية المسجلة لهذه الموجودات.
- يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية. وتقوم المنشأة بشطب المبلغ الإجمالي للأصل المالي في حال تصفية المنشأة أو إعلان الإفلاس أو إصدار حكم محكمة برفض دعوى المطالبة بالأصل المالي.

الممتلكات والمعدات

- يتم الإقرار مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
- بعد الإقرار المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة.
- يتم الإقرار بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها باستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الإستهلاك
	%
أجهزة كمبيوتر منحة أمير	٢٠
أجهزة كمبيوتر	٣٣
أثاث ومفروشات	٩
أجهزة الربط الإلكتروني	٣٣
السيارات	١٥
ألات وأجهزة	١٢

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغيير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغييرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للاسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي استبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإقرار بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

– الممتلكات الإستثمارية

- الممتلكات الإستثمارية هي ممتلكات (أراضي أو مباني-أو جزء من مبني-أو كليهما):
 - محتفظ بها من المنشأة لإكتساب إيرادات إيجارية، أو
 - إرتفاع قيمتها الرأسمالية،
 - أو كلاهما، وليس لإستخدامها في الإنتاج أو لتزويد البضائع أو الخدمات أو لأغراض إدارية، أو للبيع من خلال عمليات التشغيل الإعتيادية.
- تقاس الممتلكات الإستثمارية مبدئياً بالتكلفة المتضمنة تكاليف المعاملات.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات الإستثمارية في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، ولا يتم إستهلاك الأراضي.
- يتم الإعتراف بإستهلاك المباني في كل فترة كمصروف. ويحتسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع أن تستهلك به المنشأة المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة من المباني خلال الأعمار الإنتاجية للمباني المقدره بخمس وعشرون سنة.
- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدره في نهاية كل سنة، وأي تغيير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء إختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات الإستثمارية في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغييرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي إستبعاد لاحق للممتلكات الإستثمارية فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات الإستثمارية في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

نسبة الاستهلاك	الفئة
%	مباني استثمارية
٢	

– تدني قيمة الموجودات الغير المالية

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات غير المالية (الممتلكات والآلات والمعدات والممتلكات الإستثمارية) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراعية بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
- لأغراض تقييم الإنخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد). وتتم مراجعة إنخفاض القيمة السابق للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.
- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

– المخصصات

- المخصصات هي إلتزامات حالية (قانونية أو إستنتاجية) ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل تسوية هذه الإلتزامات وتقدير مبالغها بطريقة موثوقة. وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل قيمة محتملة ولازمة من النفقات لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي.
- تراجع المخصصات وتعُدّل في تاريخ كل قائمة مركز مالي. إذا إنعدمت إمكانية حصول تدفقات خارجية لتسوية المخصصات، يتم عكس المخصصات وتسجيلها كدخل.
- إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم التعويض عن جزء أو كامل أي مخصص، فيتم الإقرار بالذمة المدينة ضمن الموجودات إذا كانت التعويضات فعلياً مؤكدة ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.
- يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في قائمة الدخل بالصافي بعد طرح أي تعويضات.
- إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، يتم خصم المخصصات بإستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس المخاطر المحددة للإلتزام. وعند إستخدام الخصم يتم الإقرار بالزيادة في المخصص بمرور الوقت على أنها تكلفة مالية.

– مخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

بناء على قرار مجلس الإدارة يتم تقييم مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لزم البيوع الأجلة سنويا وفق الأسس التالية:

- أ- إقتطاع ما نسبته ١ % من صافي ذم الإستثمار سنويا شاملة قروض إسكان الموظفين كمخصص للديون الجيدة يضاف لمخصص مخاطر الإستثمار بإعتبارها ديون جيدة.
- ب- إحتساب ما نسبته ١,٥ % على الذم التي تم إجراء تسوية لها وملتزمة بالسداد وذلك من إجمالي قيمة هذه الذم من باب سياسة الحيطه والحذر وإحتمالية هيكلة هذا الدين مره أخرى على ان لا يتم إعادة جدولة أكثر من ثلاث مرات والتزامه بالدفع عند كل جدولة كدفعة أولى.
- ج- يقسم تعمير الذم الى ما يلي:
 - تعمير ذم الإستثمار غير المضمونة بعقار ومضمونة بغيرها سنويا وإعادة تقييم مخصص تدني الإستثمار سنويا يتم إتباع النسب التالية في احتساب المخصص للذم المتعثرة (غير العاملة) على ان يتم زيادة او تخفيضه حسب مقتضى الحال علماً بأن المخصصات يتم بناؤها تدريجياً بناء على عمر الدين وهي:

النسبة	عمر الدين بالأشهر	عمر الدين بالسنوات
%		
25	3 - 5	أقل من ستة أشهر
50	6 - 12	سنة فاقل
100	12 فأكثر	12 فأكثر

- تعمير ذم الإستثمار المضمونة بعقار سنويا وإعادة تقييم مخصص تدني الإستثمار سنويا يتم إتباع النسب التالية في إحتساب المخصص للذم المتعثرة (غير العاملة) على ان يتم زيادته أو تخفيضه حسب مقتضى الحال علماً بأن المخصصات يتم بناؤها تدريجياً بناء على عمر الدين ٢٠ % سنويا.
- ألا يقل مخصص تدني القروض والمرابحات عن ١٢٥ % من الأقساط المستحقة وغير المسددة بأي حال من الأحوال في أية سنه.

د- تعليق إيرادات المرابحات الخاصة بالديون المتعرة (غير العاملة) سنويا في حساب إيرادات مرابحات معلقة وترد الى الإيرادات في حال السداد ويتم الإفصاح عن ذلك في البيانات المالية.

– الأطراف ذات العلاقة

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الإلتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
- يتم اعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

الإعتراف بالإيرادات

- يتم احتساب إيرادات المرابحة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى أساس زمني ونسبة مؤية على أصل المرابحة بناءً على تعليمات مجلس الإدارة.
- يتم استخدام طريقة المرابحة البسيطة عند احتساب الفوائد المتعلقة بقروض التعليم الممنوحة سابقاً كما يتم استخدام طريقة المرابحة البسيطة أو أسلوب المشاركة المتناقصة (حسب الشريعة الإسلامية) عند احتساب الفوائد المتعلقة بقروض إسكان العاملين (علماً بأن الصندوق توقف عن منح قروض لغايات التعليم منذ عام ١٩٩٩).

عقد الإيجار

- تقوم المنشأة في بداية عقد الإيجار بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إتفاقية تأجير. وإذا كان العقد كلياً أو جزئياً ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد من طرف لأخر لمدة زمنية محددة مقابل عوض أو بدل محدد، فتعترف المنشأة بحق استخدام موجودات والتزامات الإيجار بإستثناء (عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة) والتي تعترف المنشأة بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار، ما لم يكن أساس منتظم آخر يعرض بشكل أكبر الفترة الزمنية التي يتم فيها إستهلاك الفوائد الاقتصادية من الموجودات المستأجرة.
- يتم الاعتراف وقياس التزامات عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم تسديدها في تاريخ بدء عقد الإيجار، ويتم خصم تلك الدفعات باستخدام معدل الفائدة الضمني والوارد في العقد، وإذا لم يكن معروفاً فتقوم المنشأة باستخدام معدل فائدة الإقتراض الإضافي.
- تشمل دفعات عقد الإيجار غير المسددة ما يلي:
 - دفعات الإيجار الثابتة مطروحاً منها حوافز الإيجار المدينة.
 - دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بدء عقد الإيجار.
 - المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر للمؤجر عند وجود قيمة متبقية مضمونة في عقد الإيجار.
 - سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات.
 - غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.
- يتم عرض التزام عقد الإيجار كعنصر منفصل في قائمة المركز المالي للمنشأة.
- يتم قياس التزام عقد الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على التزامات عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات الإيجار المدفوعة.
- تقوم المنشأة بإعادة قياس التزام الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الإستخدام ذي الصلة) كلما:
 - تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
 - تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
 - يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم احتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل في تاريخ التعديل.
 - تتضمن موجودات حق استخدام الأصل على القياس المبدئي لمطلوبات الإيجار المقابلة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في يوم البدء أو قبله، مطروحاً منه أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة أولية يتم قياسها لاحقاً ناقصاً للإستهلاك المتراكم وخسارة تدني القيمة.
 - عندما تتكبد المنشأة التزاماً بتكاليف تفكيك وإزالة أصل مستأجر، أو إستعادة الموقع الذي توجد عليه أو إستعادة الأصل إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط عقد الإيجار، يتم الاعتراف بالمخصص وقياسه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) وبقدر ما تتعلق التكاليف بموجودات حق الإستخدام، يتم إدراج التكاليف في موجودات حق الإستخدام ذات الصلة، ما لم يتم تكبد هذه التكاليف لإنتاج مخزونات.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

- يتم إستهلاك الموجودات حق الإستخدام على مدى الفترة الأقصر بين كل من مدة العقد والعمر الإنتاجي للأصل المحدد.
- إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام تعكس أن المنشأة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإنه يتم استهلاك قيمة الإستخدام ذات الصلة على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الإستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.
- تم عرض موجودات حق إستخدام الأصل كعنصر منفصل في بيان المركز المالي الموحد.
- تقوم المنشأة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الإستخدام قد تدنت وتحسب أي خسارة تدني في القيمة محددة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".
- كوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) للمستأجر بعدم فصل المكونات غير المؤجرة، وبدلاً من ذلك يتم حساب أي عقد إيجار ومكونات غير إيجار مرتبطة به كترتيب واحد. لم تستخدم المنشأة هذه الطريقة العملية. بالنسبة للعقود التي تحتوي على عنصر التأجير ومكون واحد أو أكثر من مكونات التأجير أو غير التأجير، تخصص المنشأة الاعتبار في العقد لكل عنصر تأجير على أساس السعر المستقل النسبي لمكون التأجير والمجموع الكلي للسعر المفرد للمكونات الغير تأجيرية.

٣. نقد ونقد معادل

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	
314,348	174,851	حسابات جارية لدى البنوك - دينار أردني
18,720	3,861	نقد في الصندوق
333,068	178,712	المجموع

٤. وديعة لدى البنك

إن الوديعة لدى البنك مربوطة سنويا ويتقاضى الصندوق مريحة عليها بنسبة ٤-٢٥,٤%.

٥. ذمم البيوع المؤجلة

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	
28,854,768	30,493,074	ذمم البيوع المؤجلة (*)
(3,219,986)	(3,046,432)	يردات ذمم البيوع المؤجلة
(7,671,245)	(7,671,245)	مخصص خسائر إنتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة (**)
17,963,537	19,775,397	صافي ذمم البيوع المؤجلة

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

(*) فيما يلي بيان تفاصيل ذمم البيوع المؤجلة:

2021	2022	البيان
دينار أردني	دينار أردني	
26,813,420	28,531,802	ذمم بيوع المرابحة
1,731,747	1,659,232	ذمم مشاركة منتهية بالتملك
279,053	271,492	ذمم مرابحة المبادرة
30,548	30,548	ذمم مرابحات المؤسسات الاستهلاكية
28,854,768	30,493,074	المجموع

(**) إن الحركة الحاصلة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة خلال السنة:

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	
6,997,747	7,671,245	الرصيد بداية السنة
673,498	-	المكون خلال السنة (*)
7,671,245	7,671,245	الرصيد نهاية السنة

(*) تم تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على حسابات ذمم مرابحات المبادرة وذمم المؤسسات الاستهلاكية وقروض التعليم .

- تم تصنيف ذمم بيوع المرابحة والمرابحة المؤجلة كما يلي:

البيان	الرصيد 31 كانون الأول 2021	إيرادات مؤجلة دينار اردني	الصافي
الديون الجيدة	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
	21,249,176	2,552,285	18,696,891
الديون المتعثرة (غير العاملة)	3,152,807	378,336	2,774,471
الديون غير العاملة مضمونة بعقارات	2,411,374	289,365	2,122,009
المجموع	26,813,357	3,219,986	23,593,371

- فيما يلي الأقساط المستحقة لذمم البيوع المؤجلة:

- بلغت الأقساط المستحقة للديون غير العاملة المضمونة بعقار دينار أردني.
- بلغت الأقساط المستحقة للديون غير العاملة غير المضمونة بعقار (مضمونة بسيارات) دينار أردني.
- بلغت الأقساط المستحقة للديون غير العاملة غير المضمونة بعقار أو سيارات (مضمونة بإقتطاع من الراتب، شيكات) دينار أردني.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

- في ما يلي كيفية احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم البيوع المؤجلة وذلك حسب دراسة تعميم الذمم:

البيان	إجمالي ذمم البيوع	النسبة	رصيد المخصص حسب دراسة التعمير كما في 31 كانون الأول 2021
دينار أردني	دينار أردني	%	دينار أردني
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة في الديون الجيدة	21,249,176	1	212,492
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة في الديون المتعثرة غير مضمونة بعقار وفق الية التعمير (*)	3,152,807		2,235,941
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة في الديون المتعثرة المضمونة بعقار وفق الية التعمير (**)	2,411,374		1,899,637
المجموع	26,813,357		4,348,070

(*) فيما يلي كيفية احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة غير المضمونة بعقار:

الفترة أقساط	أعمار الذمم (بالأشهر)	المبلغ	الإيرادات المؤجلة	صافي بعد الإيراد	النسبة	المخصص
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	%	دينار أردني
4 الى 6	3 الى 5	344,918	41,390	303,528	25	75,882
7 الى 12	6 الى 12	706,552	84,786	621,766	50	310,883
أكثر من 12 قسط	أكثر من 12 قسط	2,101,337	252,160	1,849,177	100	1,849,176
		3,152,807	378,336	2,774,471		2,235,941

(**) فيما يلي كيفية احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة المضمونة بعقار:

المبلغ	الإيرادات المؤجلة	صافي بعد الإيراد	النسبة	المخصص
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	%	دينار أردني
2,411,374	289,365	2,122,009	20	424,402
2,411,374	289,365	2,122,009		424,402

- إن الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لذمم بيوع المؤجلة المضمونة بعقار:

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	الرصيد بداية السنة
1,475,235	1,899,637	المكون خلال السنة
424,402		الرصيد نهاية السنة
1,899,637	1,899,637	

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

– ظهرت نتائج احتساب مخصص الخسائر الائتمانية للمحفظة الائتمانية بعد طرح الإيرادات المؤجلة كما يلي:

النسبة	المخصص الواجب تكوينه	النسبة	الصافي	البيان
%	دينار أردني	%	دينار أردني	
5	212,492	80%	18,847,559	المرحلة الأولى (*)
44	1,899,636	2%	546,003	المرحلة الثانية (**)
51	2,235,942	18%	4,199,809	المرحلة الثالثة (***)
100	4,348,070	100	23,593,371	المجموع

(*) المرحلة الأولى: قروض يوجد تأخير عليها من قسط الى قسطين / او لا يوجد تأخير.

(**) المرحلة الثانية: قروض يوجد تأخير عليها من ٣ أقساط الى ٩ أقساط.

(***) المرحلة الثالثة: قروض يوجد تأخير عليها من ١٠ اقساط وأكثر.

٦. أرصدة مدينة أخرى

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	ذمة البريد الأردني
274,322	275,655	ي طرح : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(274,322)	(274,322)	الصافي
-	1,333	ذمة البريد الاردني - نقد للفروع
484,099	25,704	إيرادات وديعة مستحقة وغير مقبوضة
175,388	174,971	امانات مستردة - دخول مزاد علني
112,765	221,201	أخرى
9,211	84	المجموع
781,463	423,293	

– كانت الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة كما يلي:

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	الرصيد بداية السنة
261,290	274,322	المكون خلال السنة
13,032	-	الرصيد نهاية السنة
274,322	274,322	

٧. حق استخدام أصل

2022	2022
حق استخدام أصل	الكلفة
دينار أردني	الرصيد في بداية السنة
213,018	الرصيد في نهاية السنة
213,018	الاستهلاك المتراكم
159,654	الرصيد في بداية السنة
53,364	إستهلاك السنة
213,018	الرصيد في نهاية السنة
-	الصافي
إلتزامات عقود إيجار	2022
دينار أردني	إلتزامات عقود إيجار - رصيد بداية السنة
59,550	مبالغ تم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل - فوائد مدينة
450	المدفوع من التزام عقود إيجار
(60,000)	إلتزامات عقود مستأجرة - رصيد نهاية السنة
-	مبالغ تم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل - استهلاك حق استخدام الأصل
53,364	
حق استخدام أصل	2021
دينار أردني	الكلفة
213,018	الرصيد في بداية السنة
213,018	الرصيد في نهاية السنة
106,436	الاستهلاك المتراكم
53,218	الرصيد في بداية السنة
159,654	إستهلاك السنة
53,364	الرصيد في نهاية السنة
إلتزامات عقود إيجار	2021
دينار أردني	إلتزامات عقود إيجار - رصيد بداية السنة
114,680	مبالغ تم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل - فوائد مدينة
4,870	المدفوع من التزام عقود إيجار
(60,000)	إلتزامات عقود مستأجرة - رصيد نهاية السنة
59,550	مبالغ تم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل - استهلاك حق استخدام الأصل
53,218	

صندوق توفير البريد
صندوق توفير عام بموجب قانون خاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

٨. ممتلكات ومعدات

المجموع	ألات وأجهزة	السيارات	أجهزة الربط الإلكتروني	أثاث ومفروشات	أجهزة كمبيوتر	أجهزة كمبيوتر منحة أمير	أرض (*)	2022
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	التكلفة
1,192,307	160,302	88,927	70,645	91,796	135,228	272,599	372,810	الرصيد في بداية السنة
18,913	11,917	-	-	-	6,996	-	-	إضافات
1,211,220	172,219	88,927	70,645	91,796	142,224	272,599	372,810	الرصيد في نهاية السنة
802,759	143,570	88,926	70,644	91,795	135,227	272,597	-	الإستهلاك المتراكم
3,739	1,430	-	-	-	2,309	-	-	الرصيد في بداية السنة
806,498	145,000	88,926	70,644	91,795	137,536	272,597	-	إستهلاكات
404,722	27,219	1	1	1	4,688	2	372,810	الرصيد في نهاية السنة
								الصافي
								2021
								التكلفة
1,182,825	150,820	88,927	70,645	91,796	135,228	272,599	372,810	الرصيد في بداية السنة
9,482	9,482	-	-	-	-	-	-	إضافات
1,192,307	160,302	88,927	70,645	91,796	135,228	272,599	372,810	الرصيد في نهاية السنة
794,515	135,326	88,926	70,644	91,795	135,227	272,597	-	الإستهلاك المتراكم
8,244	8,244	-	-	-	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
802,759	143,570	88,926	70,644	91,795	135,227	272,597	-	إستهلاكات
389,548	16,732	1	1	1	1	2	372,810	الرصيد في نهاية السنة
								الصافي

(*) إن الأرض مملوكة لصندوق توفير البريد وهي مخصصة لبناء مبنى خاص بالصندوق بمنطقة تلاع العلي رقم القطعة (١٤٤٦) حوض رقم (٢).

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

٩. ممتلكات استثمارية

المجموع	مباني	أراضي	2022
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	التكلفة
-	-	-	الرصيد في بداية السنة
427,806	63,220	364,586	إضافات
427,806	63,220	364,586	الرصيد في نهاية السنة
-	-	-	الإستهلاك المتراكم
-	-	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	إستهلاكات
-	-	-	الرصيد في نهاية السنة
427,806	63,220	364,586	الصافي

١٠. أرصدة دائنة أخرى

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	
311,405	415,796	مخصص تطوير البرامج وتطوير عمل التحصيل
35,259	15,196	أمانات
-	9,100	شيكات لم تقدم للصرف
5,212	3,500	مصاريف مستحقة
24,075	24,075	مخصص إلتزامات قانونية محتملة
9,627	-	مخصصات أخرى
50,111	-	مخصص مكافآت موظفي الإدارة
435,689	467,667	المجموع

١١. أمانات التأمين التبادلي

يمثل التأمين التبادلي ٠,٥ % من القرض مضاف عليه أرباحه حيث يتم اضافته على القرض واحتساب عليه مزايا القرض حيث يقوم الصندوق بالتأمين على القروض لدى شركة التأمين الأردنية ويتم دفع أقساط التأمين من حساب أمانات التأمين التبادلي وفي حالة وفاة العميل (المقترض) تقوم شركة التأمين الأردنية بالسداد عنه وكانت الحركة الحاصلة على امانات التأمين التبادلي خلال السنة كما يلي:

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	
1,158,910	1,229,613	الرصيد بداية السنة
165,500	184,678	المكون خلال السنة
(94,797)	(104,810)	المستبعد خلال السنة
1,229,613	1,309,481	الرصيد نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

١٢. الفائض المحتفظ به

يتم تحويل كامل الفائض المحتفظ به الى وزارة المالية وذلك بموجب ما ينص عليه قانون الفوائض المالية.

١٣. احتياطي عام مخاطر المودعين

بناء على قرار مجلس الإدارة رقم (٩) المنعقد بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٨ تم اقتطاع مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني لمواجهة مخاطر سحب أرصدة مودعين، ولقد تم استخدام جزء من هذا الرصيد ليصبح قيمة المبلغ ١,٨٣٠,٠٣٤ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

١٤. إيرادات البيوع المؤجلة

بناء على قرار مجلس الإدارة رقم (٣) بتاريخ ١ تموز ٢٠٢٠ وبتنسيب من لجنة الاستثمار لمجلس إدارة الصندوق فقد وافق المجلس على تخفيض نسبة تمويل المراجعات لتصبح ٥% بدلا من ٩,٥%.

١٥. الإيرادات الأخرى

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	
246,783	2,383	حسابات التقادم (*)
58,630	64,800	رسوم معاملة
30,420	55,245	رسوم معاينة
25,610	6,925	أخرى
361,443	129,353	المجموع

(*) المبالغ المدونة التي لم يضم اليها او يسترد منها شيء منذ خمس عشرة سنة من تاريخ اخر دفعة تعتبر حقا مكتسبا للصندوق ما لم تكن هناك اعدار قانونية قاطعة للتقادم.

إذا كان رصيد حساب المودع اقل من دينار فيصبح حقا مكتسبا للصندوق بإنقضاء خمس عشر سنة من تاريخ اخر عملية قاطعة لتقادم.

يشترط لقيود المبالغ المذكورة لحساب صندوق نهائيا ان يخطر المودع بإشعار يوجه اليه بالبريد المسجل على اخر عنوان معروف لدى الصندوق او بالاعلان في جريدتين محليتين إذا كان المودع مجهول محل الإقامة.

١٦. عائد أصحاب الودائع

تم بموجب اجتماع لجنة الاستثمار والتسهيلات في جلسته رقم (١) المنعقدة بتاريخ توزيع عائد على أصحاب الودائع عن عام بقيمة دينار أردني وتكون نسب التوزيع على النحو التالي (٣,٥%) لحساب الودائع الإستثمارية و (١,٢٥%) لحساب التوفير.

١٧. المصاريف الإدارية

2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	
533,150	489,674	رواتب وأجور وملحقاتها
53,218	53,364	استهلاك حق استخدام اصل
44,865	49,749	مساهمة الصندوق في الضمان الإجتماعي
40,750	23,750	بدل حضور جلسات مجلس الإدارة
17,798	14,308	كهرباء ومياه
16,282	22,851	صيانة
15,709	19,818	نظافة
13,274	10,996	قرطاسية ومطبوعات
9,830	13,997	إتصالات
9,240	9,240	إيجارات
8,431	5,484	منفرقة
8,244	3,739	إستهلاكات
7,327	23	عمولات شركة البريد الاردني
6,458	8,533	محروقات
5,900	10,050	أتعاب مهنية
3,374	3,487	بدل إجازات لمستقلين
3,304	5,109	دعاية وإعلان
1,595	1,346	تأمين
1,588	1,652	عمولات بنكية
1,497	385	سفر وتنقلات
855	2,215	دراسات وأبحاث
802,689	749,770	المجموع

١٨. القضايا

كما ورد في كتب محامي الصندوق، هناك قضايا مرفوعة من الصندوق على الغير بلغت قيمتها دينار أردني، ويوجد غير محددة القيمة، ولا تزال تلك القضية منظورة أمام المحكمة المختصة.

١٩. إدارة المخاطر

أ. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطرة سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ب. مخاطر سعر المراجعة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر المراجعة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر المراجعة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار المراجعة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع والإقراض من البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار المراجعة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر المراجعة كونها لا تتعامل بها وتتعامل بالمراجعة.

ج. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطرة سعر المراجعة أو مخاطرة سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

د. مخاطر الائتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة مالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

هـ. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

سنة فأكثر		أقل من سنة		الوصف
2021	2022	2021	2022	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	الموجودات المالية:
-	-	333,068	178,712	نقد ونقد معادل
-	-	4,948,580	4,780,556	وديعة لدى البنك
-	-	17,963,537	19,775,397	نمذ البيوع الموجلة
-	-	297,364	397,589	أرصدة مدينة أخرى
-	-	23,542,549	25,132,254	المجموع
المطلوبات المالية:				
20,839,841	21,034,789	-	-	ودائع توفير العملاء
1,229,613	1,309,481	-	-	أمانات التأمين التبادلي
22,069,454	22,344,270	-	-	المجموع

٢٠. الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية

نتيجة النزاع العالمي الحالي حيث اخذت المنشأة بعين الاعتبار أي تأثير محتمل للتقلبات الاقتصادية الحالية في مدخلات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد مدى شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

نتيجة التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا، فإن إدارة المنشأة قد أخذت المعلومات المستقبلية للإثني عشرة شهراً التالية لفترة التقرير على الأقل سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال أو القدرة على سداد الديون الخاصة بها. وقامت إدارة المنشأة بعمل دراسة للآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمنشأة والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استناداً إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها. تبقى الأسواق متقلبة كما تستمر المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات في السوق.